

استراتيجيات مواجهة تحديات القطاع الانتاجي - القطاع الزراعي
أ. نزيه البنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

استراتيجيات مواجهة تحديات القطاع الانتاجي - القطاع
الزراعي (تجربة الجمعية الوطنية للتطوير والتنمية)

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة اثار الحرب والحصار على
قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

أ. نزيه البنا

مدير المشاريع في الجمعية الوطنية للتطوير والتنمية

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

ملخص:

يعتبر القطاع الزراعي في قطاع غزة من أهم القطاعات، حيث كان القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للمجتمع الفلسطيني، واستيعاب جزء كبير من العمال، وكجزء من الحرب المفتوحة مع المحتل فقد سعى إلى تدمير كل ما يعتبره من مقومات صمود المجتمع الفلسطيني فكان التجريف للأراضي الزراعية على امتداد طول قطاع غزة، حيث أنه من المعلوم أن أي تراجع في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة ينعكس سلباً على باقي القطاعات الاقتصادية وعلى الناتج المحلي.

أما من حيث الخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي الفلسطيني، فقد تعددت الجهات التي أصدرت التقارير الخاصة بحجم الخسائر، كوزارة الزراعة والمؤسسات المهتمة بهذا القطاع، ومن ثم اختلفت في تقديرها لحجم هذه الخسائر، ويعود ذلك إلى تعدد المنهجيات والسياسات المتبعة في تقدير الخسائر.

وسنقوم بإذن الله بالعمل على إعداد دراسة في كيفية تفعيل القطاع الإنتاجي الزراعي في ضوء:

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وخاصة في ظل محدودية هذه المصادر من الأرض والمياه وذلك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن.
- تعديل الأنماط الإنتاجية وتوجيهها نحو إنتاج محاصيل ومنتجات زراعية تعطي عائد مرتفع وحسب الأولويات.
- العمل على تحسين المواصفات القياسية للإنتاج الفلسطيني وبالتالي الارتفاع في قدرته التنافسية في الأسواق المستهدفة.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي.

Abstract

The agricultural sector in the Gaza Strip, the most important sectors, where the vital sector, which contributed to the provision of food to the Palestinian community, and to accommodate a large part of workers, as part of an open war with the occupation has sought to destroy all what he considers the elements of the steadfastness of the Palestinian community was razed agricultural land along the length of the Gaza Strip, where it is known that any downturn in economic sectors such as agriculture, reflected negatively on the rest of the economy and GDP.

In terms of losses to the agricultural sector the Palestinian, the multiplication of which issued reports on the extent of losses, such as the Ministry of Agriculture and institutions interested in this sector, and then differed in their appreciation of the magnitude of losses, due to the multiplicity of methodologies and policies used to estimate the losses.

The National Association of Moderation & Development work to activate the productive sector of agricultural in the light of:

- Optimal use of available natural resources, especially in light of these sources of limited land and water in order to achieve the highest return possible.
- Modify the patterns of production and directed towards the production of crops and agricultural products, give high yield and according to priorities.
- Work to improve the standards of production and therefore the Palestinian rise in its competitiveness in the target markets.
- Encourage private sector investment in the agricultural sector.

مقدمة:

القطاع الزراعي يمثل ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويلعب دورًا أساسيًا في تحقيق الأمن الغذائي النسبي الذي يتمتع به قطاع غزة ويسهم إسهامًا كبيرًا في خلق فرص العمل ويشارك أيضًا بنصيب هام في التجارة الداخلية والخارجية، كما يوفر الكثير من المواد الأولية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتي تعتبر الأساس للعديد من الصناعات المحلية الأمر الذي ينعكس إيجابًا على دورة رأس المال الفلسطيني ويؤكد استقلالته بالرغم من الحصار الجائر وخنق الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة الذي يتم التخطيط لضربه بشتى السبيل والوسائل المتاحة لدى الكيان الصهيوني.

وقد تميز العام 2009م بأنه عام النهوض للقطاع الزراعي خاصة بعد حرب الفرقان، وبالفعل تبنت مجموعة من المؤسسات بإشراف وزارة الزراعة سياسة الاقتصاد المقاوم، وإحلال الواردات، ودعم المنتج المحلي، وتطبيق برامج التحول إلى التركيب المحصولي الذي يحقق استدامة الموارد الطبيعية، ومحاولة حماية الخزان الجوفي من الاستنزاف والتلوث أو التملح بسبب تدمير البنية التحتية لقطاعات المياه والمياه العادمة والنفايات الصلبة والضخ الجائر الذي كان سببه التكثيف الزراعي والكثافة السكانية الكبيرة في قطاع غزة يضاف إلى هذا سوء إدارة الموارد الطبيعية خلال العقود الماضية، والإفراط في استخدام الكيماويات الزراعية.

من الملاحظات الأساسية على الناتج الزراعي خلال العام 2009م أنه قد حقق زيادة في مساهمته في إجمالي الناتج المحلي تقدر بحوالي 17% بالنسبة للعام 2005م في حين بلغت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي ما يقدر بحوالي 6.06%، ومن الملاحظات الهامة الأخرى أن هناك حالة من الاستقرار في مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.

حرب الفرقان وأثارها على القطاع الزراعي:

كانت لحرب الفرقان أثارًا كبيرة ودمارًا شاملاً بسبب تعمد قوات الاحتلال تدمير القطاع الزراعي بحرق الأشجار والمزارع والتجريف لكل ما يواجهها من مرافق وأبنية ومنشآت زراعية بلغت خسائر هذا العدوان 173 مليون دولار بينما بلغت الخسائر غير المباشرة ما يقدر بحوالي 500 مليون دولار ومساحة الأراضي المدمرة قاربت مساحتها 22 ألف دونم معظمها من الأراضي الزراعية.

ورغم هذا الدمار والعدوان إلا أن القطاع الزراعي ويفضل المخلصين توجهوا للقطاع الزراعي كي يستعيد عافيته، وبالفعل وخلال الأشهر الأولى للعام 2009م تجاوز النقص الذي حدث، قد تم تجاوزه وازدادت المساحات الكلية المزروعة بمقدار 9399 دونم عن العام 2008م رغم أن المساحة الكلية للأشجار الفواكه قد نقصت بمساحة 6042 دونم والمحاصيل الحقلية بمقدار 2256 دونم إلا أن الزيادة في مساحة الخضروات كان فيها زيادة بمقدار 17707 دونم كخيار اضطراري لسد الفجوة الغذائية وكسر الحصار الغذائي الذي كان قد اشتد بعد الحرب وازداد قسوة ويوضح الجدول الآتي التغيرات في المساحات الزراعية خلال الموسم 2009/2008م:

المتغير	2008/2009	2008/2007
التغير بسبب حرب الفرقان		

9399	170012	160613	المساحة المزروعة الكلية
-6042	53786	59828	مساحة أشجار الفاكهة والحمضيات
17707	63938	46231	مساحة الخضراوات
-2265	51885	54150	مساحة المحاصيل الحقلية
-1	403	404	مساحة أزهار القطف والنباتات العطرية

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية.

أهمية الورقة:

تضع الورقة تجربة عملية للجمعية الوطنية للتطوير والتنمية اهتمت بالقطاع الزراعي ساعية في ذلك لتساهم مع المؤسسات الزراعية الأخرى وبإشراف وزارة الزراعة ما يحقق الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي، بما يحقق إشباع المستهلك، وتحقيق الرفاهية لكافة أفراد المجتمع.

خسائر القطاع الزراعي نتيجة للإغلاق والحصار

يسعى الكيان الصهيوني من وراء سياسة الحصار والإغلاق، والتي تهدف إلى كسر إرادة الصمود و المقاومة المشروعة إلى خلق واقع جديد، يتحول من خلاله الشعب الفلسطيني من شعب منتج إلى شعب، يستجدي لقمة عيشه ليتحقق لدولة العدو انتزاع المواقف بالتجويع، بعد أن فشلت كل أساليبها السابقة من قتل وترحيل قسري وتدمير للبيوت والمزارع والبنية التحتية للمدن والقرى والمخيمات وانتهاء بزرع بذور الفتنة عبر عملاتها بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد وحرب الفرقان على قطاعنا الحبيب، وكان هذا سيف ذو حدين أصاب الاقتصاد الفلسطيني بخسائر كبيرة ولكن أصاب الاقتصاد الصهيوني بخسائر ولو بدرجة اقل مما هو التأثير على الجانب الفلسطيني.

لماذا يستهدف القطاع الزراعي ؟

- الزراعة من أهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني حيث تساهم بما لا يقل عن 12% من إجمالي الناتج القومي.
- ويوفر فرص عمل لحوالي 14% من حجم القوى العاملة، وتشكل الصادرات الزراعية الفلسطينية حوالي 20% من قيمة الصادرات الكلية الفلسطينية والبالغة 400 مليون \$ سنوياً (غزة والضفة). من المهم ذكره أن الإنتاج الفلسطيني من الخضار والزهور والفواكه يعتبر من المنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية والقدرة التنافسية العالية والشهرة في الأسواق العالمية وهو إنتاج متميز من حيث التزامه بشروط الصحة والقواعد البيئية السليمة ومعايير منظمتي الفاو والصحة العالمية ومتطلبات الأسواق العالمية.

يعتمد قطاع الإنتاج الزراعي أساساً على الخضراوات

تبلغ المساحة المزروعة في محافظات غزة 184 ألف دونم من مختلف المنتجات الزراعية والتي تعطي إنتاج يبلغ 400 ألف طن، ويعمل في القطاع الزراعي حوالي 60 ألف مزارع منهم حوالي 3500 يعملون في قطاع الصيد البحري. وتقدر مساحة الخضار بـ 65 ألف دونم تعطي إنتاج يقدر بـ 300 ألف طن يستهلك منها 220 ألف طن محلياً والفائض حوالي 80 ألف طن للتصدير.

الصادرات الفلسطينية السنوية للخارج: كذلك هناك محاصيل تصديرية ومنها:

- الفراولة: والتي يزرع منها 2000 دونم تعطي إنتاج 6000 طن ويتم تصدير 1500 طن لأوروبا و500 طن لدولة الاحتلال.
- الزهور: حيث يبلغ إنتاجها 50 مليون زهرة يصدر منها 40 مليون زهرة إلى أوروبا و10 مليون زهرة إلى دولة الاحتلال.
- الحمضيات: حيث توجد إمكانية تصدير من 5 إلى 10 آلاف طن إلى الدول العربية.

منافذ التسويق والتصدير الفلسطينية:

أولاً: تصدير مباشر إلى الدول العربية:

حيث يتم تصدير الحمضيات والخضار بشكل مباشر من خلال المصدرين الفلسطينيين إلى الدول العربية عبر الأردن من خلال جسر الأردن.

ثانياً: التصدير إلى أوروبا:

ويتم ذلك بشكل غير مباشر عبر الشركات الإسرائيلية مثل شركة (جرسكو) وذلك بسبب عدم وجود شركات تسويق فلسطينية وعدم إمكانية الشحن عبر الموانئ والمطارات بسبب العراقيل الدولية الاحتلالية ومن هذه المنتجات (الزهور-الفراولة- بندورة شيرى -فلفل حلو وبعض المنتجات الأخرى)

ثالثاً: التسويق إلى دولة الاحتلال:

ويتم ذلك بشكل مباشر من خلال التجار إلى الأسواق المركزية الإسرائيلية حيث يتم تصدير (الخضار-الزهور -السّمك -البيض -الجلود).

رابعاً: التسويق إلى محافظات الضفة: حيث يتم تسويق الخضار والبيض والجلود.

أهم المشاكل التي تواجه التصدير والتسويق الفلسطيني:

1. عدم السيطرة على المعابر وتحكم الطرف الآخر بها.
2. الإجراءات الإسرائيلية المعرّقة للتصدير بحجج الأمن وتشديد الحصار.
3. ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب القيود التي تضعها دولة الاحتلال على استيراد مستلزمات الإنتاج مباشرة من مصادرها في الخارج.

4. القيود المفروضة على وسائل النقل الفلسطينية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة النقل بصورة غير طبيعية والقيود المفروضة من الدول العربية حتى تكون منفذ لنا للعالم الخارجي.

صادرات غزة في ظل الوضع الطبيعي:

- إلى أوروبا:
 - 1500 طن فراولة.
 - 1500 طن من مختلف الخضار (بندورة شيرى-بندورة عناقيد-فلفل حلو-كوسا).
 - 40 مليون زهرة.
- إلى الدول العربية:
 - 5 إلى 10 آلاف طن من الحمضيات.
 - 5 إلى 10 آلاف طن من الخضار.
- إلى دولة الاحتلال:
 - 20 إلى 30 ألف طن من الخضار.
 - 500 طن فراولة.
 - 5 إلى 10 مليون زهرة.
 - 30 مليون بيضة للمائدة.
 - 200 طن سمك طازج.
 - 1000 طن جلود.
- * إلى محافظات الضفة:
 - 10 آلاف طن خضار.

إجمالي خسائر القطاع الزراعي نتيجة إغلاق المعابر وسياسة الحصار

الخسائر من عدم التصدير للدول الأوروبية:

- مساحة الفراولة 2000 دونم تعطي إنتاج من 5 - 6 آلاف طن يصدر منه 1500 طن إلى غرب أوروبا و500 طن إلى دولة الاحتلال.
- تكلفة دونم الفراولة (\$4000) أي ان تكلفة المساحة المزروعة تبلغ 8 مليون \$ وعدم التصدير يخفض الإيراد من بيع الفراولة $2 \times 5000 = 2.5$ مليون \$ أي أن هناك خسائر تبلغ $8 - 2.5 = 5.5$ مليون \$
- الزهور يبلغ إنتاج الزهور 50 مليون زهرة سعر الزهرة = 0.7 شيكل وهذا يعني خسائر تقدر بـ 8 مليون \$.
- بندورة شيرى 500 طن \times 4 شيكل/ للكجم = 0.5 مليون \$.
- 200 طن \times 4 شيكل/ للكجم = 0.2 مليون \$.
- خضروات أخرى 500 طن \times 4 شيكل/ للكجم = 0.5 مليون \$.

الخسائر من عدم التصدير للدول العربية:

- الحمضيات: 5000 طن × 300 \$ للطن = 1.5 مليون \$
- بندورة 2000 طن × 2 شيكل/كجم = 1 مليون \$
- بطاطس 3000 طن × 2 شيكل/كجم = 1.5 مليون \$

الخسائر من عدم التسويق إلى دولة الاحتلال:

- خضار 20000 طن × 500 \$ /طن = 10 مليون \$
- زهور 5 مليون زهرة × 0.5 = 0.5 مليون \$
- سمك طازج 200 طن × 7500 \$ /طن = 1.5 مليون \$
- جلود 1000 طن × 1000 \$ /طن = 1 مليون \$

خسائر عدم التسويق إلى الضفة:

- خضار 5000 طن × 400 \$ /طن = 2 مليون \$
- بيض مائدة 1 مليون كرتونه × 12 شيكل /كرتونه = 3 مليون \$
- جلود 200 طن × 1000 \$ /طن = 0.2 مليون \$

وعلى ذلك تكون إجمالي الخسائر:

التكلفة بالدولار	بيان
18.7 مليون \$	الخارج
13 مليون \$	دولة الاحتلال
5.2 مليون \$	الضفة
36.9 مليون \$	المجموع

ملاحظة:

ومن الملاحظ انه بسبب عدم التصدير فان المعروض من المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية يزداد مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بصورة نسبية بالنسبة لسعر التصدير وهذا يزيد من خسائر المزارع ويشكل عبئاً على الاقتصاد الفلسطيني.

أضرار غير مباشرة:

1. تدني الأسعار:

كان نتيجة عدم التصدير زيادة المعروض من الإنتاج عن حاجة السوق المحلي وبالتالي، تدني الأسعار في الأسواق المحلية والذي أدى بدوره إلى نقص العائد عن قيمة تكلفة الإنتاج وبالتالي الخسارة للمزارع، ويمكن حساب ذلك حيث يقدر مجموع المنتجات الزراعية الفلسطينية اليومية من الخضار والفواكه حوالي 2500 طن، يستهلك منها محلياً مع إغلاق المعابر كل الكمية فتكون الخسارة من تدني

$$\text{الأسعار } 2500 \text{ طن} \times \$140 \times 365 \text{ يوم} = \$127750000$$

2. الغياب عن المنافسة في الأسواق العالمية:

فقدان المزارع الفلسطيني لكثير من الأسواق الأوروبية و العربية و التي لاقى فيها تميزا ورواجا على مدى سنوات طويلة.

3. توقف التبادل التجاري بين شقي الوطن:

وعلى سبيل المثال تعطيل احتياجاتنا من الزيتون وزيت الزيتون من المحافظات الشمالية والتي تقدر حوالي 4180 طن زيتون و3088 طن زيت مما سينعكس سلبا على مزارعي الزيتون في المحافظات الشمالية والذين يعانون أصلا من قطع لأشجارهم وإتلاف محاصيلهم ومنعهم من جنيها هذا بالإضافة إلى سرقة المستوطنين لمحاصيلهم ومصادرة مزارعهم.

$$\$ 19300000 = \$ 6250 \times 3088 + \$ 4180000 = \$ 1000 \times 4180$$

الأضرار الناتجة عن الإغراق في سوق العمالة الزراعية:

4. ارتفاع نسبة البطالة في القطاع الزراعي:

يعمل في القطاع الزراعي ما يزيد عن 60 ألف عامل يعملون حوالي 40 ألف فرد أصبحوا مهددين بفقد فرص عملهم و البطالة والجوع.

تقدر العمالة الموسمية (المؤقتة) بحوالي 30 ألف عامل يعملون في الفترة ما بين تشرين الأول (أكتوبر) وحتى أيار (مايو) وهم من الطبقة الفقيرة من المزارعين والذين لا يمتلكون الأراضي أو أية مشاريع زراعية. $30000 \times \$12 \times 365 = \$ 131400000$

5. أضرار ناتجة عن توقف مشاريع الدعم الأوروبية:

توقف العمل المشاريع الإغاثية والتنمية والتي كانت تقدم الدعم والتعويض لمئات المزارعين وبمبالغ تصل إل عدة ملايين من الدولارات سنويا والمشاريع التي بدأت بعد حرب الفرقان لا تكفي لإعادة جزء مما دمره الاحتلال.

مستلزمات الإنتاج واحتياجات القطاع الزراعي والتي تم منع دخولها

يعتمد قطاع غزة اعتمادًا كليًا على الاستيراد لتوفير مستلزمات الإنتاج والتي في حال منع دخولها تكون الزراعة مهددة بالانهيار وبالتالي فإن مجاعة و كارثة إنسانية يندر بها غلق المعابر وهي خسارة للتجارة الصهيونية وهي كميات لا يستهان بها وذلك للاعتماد الكلي لتوريد مستلزمات الإنتاج على الجانب الصهيوني لعدم وجود أي منفذ آخر وفيما يلي موجز لمستلزمات الإنتاج التي تنتظر الإذن بالدخول حسب المزاج الصهيوني وهي احتياجات سنوية:

المستلزمات الإنتاج النباتي:

- 410 طن غاز التعقيم
- 1000 طن بلاستيك للدفنات الزراعية

- آلاف الأطنان والأعداد من التقاوي والبذور ومواد التغليف والتعبئة اللازمة للتصدير على وجه الخصوص
- 46000 لتر من الأسمدة السائلة.
- 6000 طن من الأسمدة الكيميائية الصلبة (وللعلم فإن دولة الاحتلال تمنع دخول العديد من الأسمدة النيتروجينية ذات المحتوى العالي من النترات والأمونيوم مما يريك العملية الإنتاجية ويحدد خيارات المزارعين ويضطرهم إلى استخدام الأسمدة البديلة قليلة الجودة أو غير المناسبة والذي بدوره أدى إلى العديد من مشاكل التلوث والمشاكل البيئية بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج).

مستلزمات شبكات الري:

- 2 مليون متر طولي من أنابيب الري ذات الأقطار المختلفة.
- 1000 مرشح مياه (فلتر) بأقطار مختلفة.
- 500 خزان تسميد.
- 500 مضخة تسميد.

المستلزمات الإنتاج الحيواني:

- 50 ألف طن أعلاف مركزة للدواجن والماشية.
 - 150 ألف طن من مواد إنتاج الأعلاف (مدخلات أعلاف).
 - 18 مليون بيض تفريخ (لإنتاج الصيصان بالمفرخات).
 - كميات كبيرة جدا من نباتات الأعلاف الجافة (تين).
- كذلك بسبب منع دخول العجول أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار اللحوم الطازجة فقد سمح الاحتلال بدخول 7000 عجل في عيد الأضحى وهذا يشكل جزء بسيط من العدد الذي يحتاجه القطاع حيث أننا بحاجة إلى 30000 رأس سنويًا.

إن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة يخرج من إطار العقوبات إلى إطار التجويع والقتل لهدف إسرائيلي ومخطط لا يزال قائما وهو: التهجير القسري للمواطنين وإخلاء الأراضي.

قيمة الإنتاج الزراعي للموسم 2009/2008

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 927.2 مليون شيكل أي حوالي 244 مليون دولار في حين بلغت قيمته في الموسم السابق حوالي 1,451 مليون شيكل أي حوالي 334 مليون دولار.

و قد تم إعداد تقديرات قيمة الإنتاج الزراعي بأقسامه (النباتي - الحيواني - السمكي) مقوماً بالأسعار المزرعية الجارية.

مقارنة للإنتاج النباتي المساحة والإنتاج من 2004-2009

الإنتاج النباتي	الموسم	المساحة المزروعة بالدونم	كمية الإنتاج بالطن
إنتاج الخضار	2004/2005	52562	255034
	2005/2006	55730	254883
	2007/2006	53612	251976
	2008/2007	46231	215251
	2009/2008	63938	351168
إنتاج المحاصيل الحقلية	2005/2004	57483	84141
	2006/2005	61740	96332
	2007/2006	61442	94006
	2008/2007	54150	71516
	2009/2008	51885	82952
إنتاج الحمضيات	2005/2004	15489	31049
	2006/2005	15656	32025
	2007/2006	15088	30688
	2008/2007	16199	35727
	2009/2008	12865	22265
إنتاج الفاكهة	2005/2004	41956	24568
	2006/2005	42248	16307
	2007/2006	41045	16418
	2008/2007	43629	23783
	2009/2008	40921	20673
إنتاج الزهور والنباتات الطبية والعطرية	2005/2004	457	1095
	2006/2005	730	1276
	2007/2006	420	1009
	2008/2007	403.6	967
	2009/2008	403	483

تحليل قيمة الإنتاج للموسم 2008-2009

1- الخضار:

بلغت المساحة المزروعة بالخضار 63938 دونم مساحة محصولية، أعطت إنتاجاً قدرة 255271 طن و بلغت قيمة إنتاجها 351.2 مليون شيكل و تشكل الخضار 37.9 % من قيمة الإنتاج الزراعي، 64.7% من قيمة الإنتاج النباتي، بينما بلغت المساحة المزروعة الموسم الماضي 46231 دونم أعطت إنتاجاً قدرة 215251 طن و بلغت قيمة إنتاجها 559 مليون شيكل، أي أن هناك نقص في قيمة الإنتاج حوالي 209 مليون شيكل بنسبة -23% ويرجع النقص بقيمة الإنتاج عن الموسم الماضي إلي تراجع المساحة المزروعة والحصار والتدمير للمحاصيل الرئيسية في حرب الفرقان وخاصة في محافظتي الشمال وغزة.

2- المحاصيل الحقلية:

بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية 51885 دونم أعطت إنتاجاً قدرة 82952 طن و بلغت قيمة إنتاجها 93.6 مليون شيكل و تشكل المحاصيل الحقلية ما نسبته 10.1% من قيمة الإنتاج الزراعي، 17.4% من قيمة الإنتاج النباتي، بينما بلغت المساحة المزروعة في الموسم الماضي 54150 دونم أعطت إنتاجاً قدرة 71516 طن و بلغت قيمة الإنتاج 140 مليون شيكل. ومن الملاحظ انه يوجد نقص في قيمة الإنتاج حوالي 46.4 مليون شيكل اي بنسبة 33 % و ذلك يرجع إلى تجريف المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية و ارتفاع بعض أسعار المحاصيل الحقلية في الموسم السابق.

3- الحمضيات:

بلغت المساحة المزروعة بالحمضيات 12865 دونم أعطت إنتاجاً قدرة 22504 طن وقيمة الإنتاج 22.3 مليون شيكل و تشكل الحمضيات 2.4 % من قيمة الإنتاج الزراعي و 4.1 % من قيمة الإنتاج النباتي. في حين أن المساحة المزروعة في الموسم السابق 16199 دونم أعطت إنتاجاً قدرة 35727 طن و قيمة إنتاجها 67 مليون شيكل ومن الملاحظ انه يوجد نقص في المساحة المزروعة نتيجة لتجريف مساحات واسعة، و يوجد نقص في قيمة الإنتاج حوالي 44.7 مليون شيكل أي بنسبة 67% بسبب نقص الكمية المصدرة و إغلاق المعابر.

4- الفاكهة:

بلغت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة 40921 دونم أعطت إنتاجاً قدرة 20673 طن و بلغت قيمة الإنتاج 63.3 مليون شيكل و تشكل محاصيل الفاكهة نسبة 6.8 % من قيمة الإنتاج الزراعي و 11.7 % من قيمة الإنتاج النباتي. بينما بلغت المساحة المزروعة في الموسم الماضي 43629 دونم أعطت إنتاجاً قدرة 23783 طن و قيمة الإنتاج 135 مليون شيكل أي أنه يوجد تراجع في قيمة الإنتاج حوالي 71.7 مليون شيكل أي بنسبة -53% و ذلك يرجع

إلى نقص كمية الإنتاج بسبب ظاهرة تبادل الحمل و الظروف الجوية وتجريف الاحتلال لمساحات واسعة.

5- الزهور والنباتات الطبية والعطرية:

بلغت المساحة المزروعة بالزهور و النباتات الطبية و العطرية 403 دونم أعطت إنتاجا قدرة 483 طن وبلغت قيمة الإنتاج 12.5 مليون شيكل و تشكل نسبة 1.4% من قيمة الإنتاج الزراعي و 2.3% من قيمة الإنتاج النياتي. بينما بلغت المساحة المزروعة في الموسم الماضي 403.6 دونم أعطت إنتاجا قدره 967 طن و قيمة الإنتاج 93.5 مليون شيكل أي انه يوجد نقص في قيمة الإنتاج حوالي 81 مليون شيكل اي بنسبه 86.6% ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة من النباتات الطبية والعطرية وانخفاض المساحة المزروعة بأزهار القطف والقرنفل وذلك لإغلاق المعابر وعدم تصدير الزهور.

تجربة الجمعية الوطنية للتطوير والتنمية - نماء في مجال التنمية الزراعية المستدامة:

الجمعية الوطنية للتطوير والتنمية، جمعية خيرية تشرف على العديد من البرامج والمشاريع الإغاثية والتنمية المختلفة، تعمل على تعزيز مقومات صمود شعبنا والمساهمة في تخفيف حدة الفقر، وتسعى جاهدة من أجل الخروج بمفهوم عملي لاحتضان ورعاية القطاعات المهمة والحيوية وإعادة بنائها على أسس الشراكة والتنمية، ولقطاع الزراعة سهم كبير لدى الجمعية فلديها رصيد وافر من استصلاح الأراضي وتمديد شبكات الري واستئجار الدفيئات وتجهيزها وزراعتها بما يتطلبه السوق المحلي، ولديها عدة مشاريع تنموية استثمارية منها:

- في مجال المياه: إنشاء محطات التحلية واحتضانها لما يزيد عن 50 عامل.
 - في مجال التعليم: إنشاء كلية نماء للعلوم والتكنولوجيا.
 - في مجال الزراعة: استصلاح مئات الدونمات وزراعة آلاف الأشجار شمال قطاع غزة. واهتماماً من الجمعية بأهمية القطاع الزراعي وما يمثله من أهمية بالغة لدى قطاع غزة، فقامت الجمعية باستئجار 200 دونم في محررة تل الجنان (2)، والتي تضم 102 دفيئة زراعية، وبفضل الله، وفي أقل من عام واحد استطاعت الجمعية باستصلاح هذه المحررة وإعادة تمديد شبكات الري للدفيئات، وكسوة ما يزيد عن 90% من الدفيئات بالنابيلون، واستوعبت ما يزيد عن 70 عامل، وأقامت الجمعية هناك عدة أقسام إنتاجية مكملة للقطاع الزراعي، فكان:
- 1- مشروع تسمين وتربية العجول والأغنام: حيث ساهم في سد العجز الحاصل في العجول في موسم الأضاحي للعام 1430هـ - 2009م.
 - 2- مزارع الدجاج البياض: حيث تساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتبلغ قدرتها الانتاجية 500 كرتونة يومياً.
 - 3- تربية النحل: يتم الاستفادة من النحل في عملية التلقيح، إضافة لما يتم جمعه من عسل.
 - 4- إنشاء مشتل زراعي: يتم فيه تجهيز كافة الأشجار اللازمة للزراعة داخل المحررة، وبذلك فقد تم الاستغناء بشكل شبه كامل عن شراء أي شتلة من الخارج، إضافة لقيام المهندسين هناك بعمل تجارب زراعية تزيد من كمية الانتاج.
 - 5- زراعة الأشجار المعمرة: تم زراعة أشجار معمرة في محيط المحررة، حيث تم زراعة أشجار حمضيات بما يعادل 65 دونم، وزراعة 350 نخلة، و200 شجرة جوافة، و600 شجرة زيتون.
 - 6- إنشاء مشتل نخيل: حيث بلغ عدد الأشجار فيه لحوالي 800 شتلة.
- وكافة منتجات المحررة لا يستخدم فيها الكيماويات بثنائياً، مما يجعل المنتج الفلسطيني سليم ومعافي وقادر على المنافسة في الأسواق العالمية وبشكل قوي وفاعل.
- حيث ارتأينا في الجمعية أن هذه المشاريع تعتبر من المشاريع المهمة والحيوية في ظل الظروف الصعبة التي يحياها قطاع غزة، حيث نشأت الفكرة لدى الجمعية تلبية للحاجة المجتمعية في ظل الحصار، ومساهمة في تعزيز الأمن الغذائي في قطاع غزة.
- كما أنه من الملاحظ أن المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية اهتمت مؤخراً بهذا القطاع وزادت من الموازنات المخصصة لدعم المنظمات الأهلية خاصة في مجال المشاريع الاستصلاحية،

وإعادة صيانة الدفيئات، والعمل على مضاعفة نتائج المزارع المثمرة، ويعود السبب برأينا لهذا الاهتمام بسبب أهمية القطاع الزراعي الذي يساهم بصورة واضحة بالتصدي لظاهرة الفقر وتعمل مشاريعه على الربط ما بين الإغاثة والتنمية.

وخلصنا تجربتنا كالتالي:

- قطاع الزراعة والثروة الحيوانية هام وحيوي لكنه لم يلق بعد الاهتمام المطلوب.
- قطاع الزراعة يساهم في توفير الأمن الغذائي والذي يشكل قضية محورية في القطاع تهدف إلى الاستغناء التدريجي عن بعض المنتجات من الفواكه والخضروات والحمضيات والتي تأتينا من دولة الاحتلال.
- المشاريع التي نفذتها مؤسساتنا الخيرية تتناسب مع طبيعة المرحلة وتحدياتها ولكن هذا الجهد بحاجة إلى التكامل والتنسيق من أجل تجنب الازدواجية وتعظيم الأثر، خاصة إذا أدركنا أن حجم المسؤوليات ازداد مؤخراً على المؤسسات الخيرية بسبب الحصار، والوضع الصعب الذي يحياه أهلنا.
- ضرورة التنسيق والتشبيك بين المؤسسات العاملة بالمجال الزراعي والثروة الحيوانية بحيث يأخذ طابعاً مهنيًا تكامليًا بعيداً عن المنافسة وبما يخدم المصلحة العامة والخاصة.
- التواصل مع الجهات المانحة للتأكيد على أهمية هذا القطاع الزراعي والثروة الحيوانية كقطاع حيوي وهام وذو صبغة تنموية ويساهم في توفير فرص عمل والحد من ظاهرة الفقر، حتى يزداد الاهتمام من الجهات المانحة بهذا القطاع والذي يعتبر واحداً من القطاعات الإنتاجية والتنموية الهامة.
- هناك تحديات ومهمات كثيرة تقع على عاتق جمعياتنا الخيرية يمكن انجازها ولعل تشخيص الحالة وتحديد الأولويات والاحتياجات وصياغة الخطط والبدء في الشروع في تنفيذ برامج ذات صبغة تكاملية يشكل الأرضية الملائمة لعمل مؤسساتنا الخيرية ليزداد أثر برامجها وفعاليتها بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الشاملة.
- يساهم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية بصورة واضحة بالتصدي لظاهرة الفقر وتعمل مشاريعه على الربط ما بين الإغاثة والتنمية، لذا فإننا ننصح بالتالي:
 - مشاريع إغاثية تنموية: مثل مشاريع استصلاح أراضي والبستنة، صيانة أو بناء حمامات زراعية، والمشاريع الخاصة بشراء المنتجات من المزارع المنتج وتوزيعها للأسرة الفقيرة عبر سلة غذائية، والمشاريع المذكورة تساهم في توفير فرص عمل وتساهم جزئياً بالعملية التنموية.
 - مشاريع مدرة للدخل: حيث استطاعت هذه المشاريع الاستمرار رغم الظروف الصعبة التي يحياها قطاع غزة.

التوصيات والنتائج:

- زراعة أشجار مثمرة بدلاً من الأشجار غير المثمرة.

- ضرورة فحص ومعاينة ومتابعة الأشغال والتأكد من خلو الإنتاج من الآفات والأمراض الزراعية.
- إعادة تشجير ما دمره الاحتلال من أراضي زراعية.
- تبني مشروع إعادة تنمية أراضي المحررات وإعادة استثمارها وزراعتها، بالتعاون والتنسيق ما بين وزارة الزراعة ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الزراعة.
- الإعلان عن حملات للتشجير المثمر والواعي المنظم وفق دراسة علمية.
- تشجيع المشروعات الصغيرة.
- إيجاد صناديق تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها إن كانت قائمة، أو إنشاء مشاريع جديدة.
- نشر ثقافة العمل الحرفي واليدوي وتشجيعه.
- الاهتمام بالخبرة التكنولوجية الزراعية والتي لها دور كبير في تطوير المنتج والوصول إلى عوائد أفضل للإنتاج.
- ضرورة تكاملية العمل الزراعي بين الجهات الرسمية والمؤسسات الأهلية لتطوير القطاع الزراعي.
- اعتماد الدورة الإنتاجية المتكاملة (الحيوانية النباتية).
- زراعة الأشجار التي تساهم في معالجة مخلفات الحرب البيئية.
- الاستفادة من المياه العادمة للري بعد معالجتها.
- إنشاء صندوق تعريضي للمتضررين.
- استخدام السماد العضوي في الزراعة.